الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

C-III/145/DR
17 آب/أغسطس 2022

اللجنة الدائمة
للديمقراطية وحقوق الإنسان

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيد ج. وادفول (ألمانيا)، والسيد ف. زون (إندونيسيا)، والسيدة س. ناني (الأوروغواي)

إن الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي،

1) *إذ تعرب عن بالغ قلقها* إزاء تزايد عمليات التهريب كوسيلة للهجرة بالنسبة للعديد من الفئات الضعيفة،

2) *وإذ تشير* إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2018،

3) *وإذ تشير* كذلك إلى قراري الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *العمال المهاجرون والاتجار بالأشخاص وكره الأجانب وحقوق الإنسان* (المعتمدة في الجمعية العامة الـ 118، في كيب تاون، نيسان/أبريل 2008)، *وتعزيز التعاون البرلماني الدولي في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية* (الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 139، في جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)،

4) *وإذ تؤكد من جديد* الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقاً للقانون الدولي، سياستها الوطنية المتعلقة بالهجرة وحقها في تنظيم الهجرة داخل ولايتها،

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

5) *وإذ تشير* إلى الهجوم العسكري [الشامل] *الذي شنته روسيا الاتحادية في 24 شباط/فبراير 2022 على أمة أوكرانيا السيادية وشعبها، وإلى القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي فيما بعد بشأن *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية* (الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 144، في نوسا دوا، آذار/مارس 2022)،

6) *وإذ تؤكد* أن الفقر وتغير المناخ والهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير المنصفة والجندر تؤدي أدواراً رئيسية في الهجرة، وأن السلام والأمن والتنمية أمور مترابطة ترابطاً وثيقاً، وأن الأشخاص المتنقلين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، لهم الحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، على النحو المبين في المعاهدات والعهود الدولية ذات الصلة،

7) *وإذ تلاحظ* حالة انعدام الأمن التي تعاني منها حالياً مناطق مختلفة في العالم التي تجبر سكانها على الفرار والبحث عن ملاذ في بلدان أخرى،

8) *وإذ تؤكد* أن الهجرة والتشرد القسري وتدفق اللاجئين تتسببها الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والأمنية في بلدان المنشأ، فضلاً عن آثار تغير المناخ، وأن التعاون الدولي ضروري لمعالجة هذه الأسباب الهيكلية للهجرة،

9) *وإذ تدين بأشد* العبارات تجار البشر المجرمين ومهربي البشر في جميع أنحاء العالم الذين يستفيدون من نقاط ضعف المهاجرين واللاجئين ويستغلون هذه الجماعات لأغراضهم الفردية،

10) *وإذ تلاحظ* بقلق بالغ ورود اتجاه عالمي نحو استغلال المهاجرين الضعفاء لأغراض سياسية،

11) *وإذ تأسف وتدين* الوفيات المأساوية للاجئين والمهاجرين الذين يجري تهريبهم عبر البحر الأبيض المتوسط والقناة الانجليزية وآسيا الوسطى، وفي منطقة الساحل والمغرب العربي وجنوب آسيا وجنوب شرقها،

12) *وإذ تسعى* إلى ضمان حقوق اللاجئين بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1951 وبروتوكولها للعام 1967،

13) *وإذ تؤكد* من جديد أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، وكذلك قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه،

14) *وإذ تشير* إلى مختلف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تدين بأشد العبارات الممكنة أي شكل من أشكال الاتجار بالبشر وتهريبهم، *وإذ تقر* بأعمال الشراكة التي اضطلعت بها المنظمة الدولية

* كان لدى المقررين وجهات نظر مختلفة بشأن استخدام هذه الكلمة.

للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي الممولة *"العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين"* في آسيا والشرق الأوسط،

1. *تطالب* الأمم المتحدة أن تجعل موضوع الاتجار بالبشر وتهريب البشر نقطة تركيز محددة للجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة؛

2. *وتحث* الدول وبرلماناتها على الاستفادة الكاملة من الاتفاق العالمي للهجرة بوصفه خارطة طريق لتحسين التعاون الدولي وحوكمة الهجرة؛

3. *وتدعو* البرلمانات أن تعزز حصول الناس على معلومات شاملة ومستكملة عن الفرص والقيود والمخاطر والحقوق في حالة الهجرة، مما يمكن المهاجرين المحتملين من اتخاذ خيارات مستنيرة؛

4. *وتحث* البرلمانات على القيام، بالتعاون مع حكوماتها، بتوسيع المسارات القانونية للهجرة لتيسير تنقل اليد العاملة والتدريب على المهارات، ولم شمل الأسر، والهجرة لأسباب من قبيل النزاع المسلح، والعنف القائم على الجندر، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ؛

5. *وتدعو* البرلمانات أن تشارك بنشاط في تحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من أجل تحقيق الإدارة المثلى للهجرة ومعالجة الدوافع الرئيسية للهجرة القسرية وغير النظامية – ولا سيما الفقر المدقع وتغير المناخ والكوارث الطبيعية – وتعزز التدابير الرامية إلى إذكاء الوعي وزيادة الفوائد الإنمائية للهجرة المأمونة والنظامية إلى أقصى حد؛

6. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على كفالة التزام حكوماتها بالامتثال لقواعد القانون الدولي ذات الصلة وتنفيذها وتنفيذ قرارات المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة؛

7. *وتطلب* تعزيز التضامن الدولي مع البلدان التي تتسبب فيها الظروف الاقتصادية والأمنية في هجرة الناس وعلى قدم المساواة مع البلدان المضيفة لعدد كبير من اللاجئين في العالم، مثل المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، وتركيا؛

8. *وتناشد* جميع البرلمانات والحكومات أن تضع وتنفذ برامج إنمائية تساعد على القضاء على عدم المساواة والفقر وانعدام الفرص والعنف الذي يتعرض له الأشخاص في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الهجرة الدولية وبلدان المرور العابر للمهاجرين من أجل إيجاد فرص في بلدان المنشأ حتى لا يضطر الناس إلى المغادرة؛

9. *وتناشد* جميع الحكومات في جميع أنحاء العالم زيادة الاستثمار في توظيف الشباب والحماية الاجتماعية ومكافحة الإرهاب؛

10. *وتناشد أيضاً* جميع الحكومات أن تتخذ إجراءات هادفة ومنسقة، بما في ذلك سن تشريعات، لتفكيك المنظمات والشبكات العالمية المعنية بالتهريب والاتجار بغية تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب البشر والاتجار بالبشر؛

11. *وتشجع* الحكومات على تعزيز التعاون الدولي لمنع التهريب والاتجار والتحقيق فيهما ومقاضاة مرتكبيهما ومكافحتهما، وتحديد التدفقات المالية المتصلة بهذه الأنشطة وتعطيلها؛

12. *وتحث* البلدان في جميع أنحاء العالم على ضمان عدم تكرار ممارسة استخدام وسائل الاتجار بالبشر التي ترعاها الدولة؛

13. *وتطلب* من بلدان المنشأ والعبور إجراء تحقيقات كاملة في طرق الاتجار، والتعاون التام مع الدول التي تتقاسم حدودها، والإسهام في وقف ممارسة الاتجار بالبشر المنظم إلى بلدان أخرى؛

14. *وتطلب* من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يحيل هذا القرار إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للأمم المتحدة وجميع المؤسسات ذات الصلة؛

15. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى إبلاغ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بحلول الجمعية العامة الـ149 بالتدابير المتخذة لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

Standing Committee on
Democracy and Human Rights

C-III/145/DR
17 August 2022

Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses

***Draft resolution* submitted by the co-Rapporteurs**
Mr. J. Wadephul (Germany), Mr. F. Zon (Indonesia) and Ms. S. Nane (Uruguay)

The 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Expressing its deep concern* at the rise of the smuggling industry as a means of migration for many vulnerable groups,

(2) *Recalling* the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, endorsed by the United Nations General Assembly in 2018,

(3) *Further recalling* the IPU resolutions *Migrant workers, people trafficking, xenophobia and human rights* (adopted at the 118th Assembly, Cape Town, April 2008), *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration* (adopted at the 139th Assembly, Geneva, October 2018),

(4) *Reaffirming* the sovereign right of States to determine, in accordance with international law, their national migration policy and their prerogative to govern migration within their jurisdiction,

(5) *Recalling* the [full-scale]* military attack launched by the Russian Federation on 24 February 2022 on the sovereign nation of Ukraine and its people and the subsequent IPU resolution *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity* (adopted at the 144th Assembly, Nusa Dua, March 2022),

(6) *Underlining* that poverty, climate change, inequitable socioeconomic structures and gender play key roles in migration, that peace, security and development are closely interlinked, and that people on the move, irrespective of their legal status, are entitled to the full enjoyment of their human rights, as set out in the relevant international treaties and covenants,

(7) *Noting* the insecurity that various regions in the world are currently experiencing that forces their populations to flee and seek refuge in other countries,

* The rapporteurs held different perspectives on the use of this word.

(8) *Affirming* that migration, forced displacement and the flow of refugees are due to the socioeconomic, political and security conditions in countries of origin, as well as the effects of climate change, and that international cooperation is needed to address these structural causes of migration,

(9) *Condemning in the strongest terms* the criminal human-traffickers and people smugglers around the world who benefit from the vulnerabilities of migrants and refugees and exploit these groups for their own individual purposes,

(10) *Noting with great concern* a worldwide trend towards the exploitation of vulnerable migrants for political purposes,

(11) *Regretting and condemning* the tragic deaths of refugees and migrants being smuggled across the Mediterranean, the English Channel and Central Asia, and in the Sahel, the Maghreb, and South and Southeast Asia,

(12) *Seeking to guarantee* the rights of refugees under the 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol,

(13) *Reaffirming* the objectives and principles of the Charter of the United Nations, the Universal Declaration of Human Rights and the Geneva Conventions, as well as the values and principles of the Inter-Parliamentary Union,

(14) *Recalling* the various resolutions of the Security Council of the United Nations that condemn any form of human trafficking and people smuggling in the strongest possible terms, and acknowledging the partnership work of the International Organization for Migration and United Nations Office on Drugs and Crime within the European Union funded initiative *Global Action against Trafficking in Persons and the Smuggling of Migrants* in Asia and the Middle East,

1. *Requests* that the United Nations makes the topic of human trafficking and people smuggling a specific point of focus of the next United Nations General Assembly;

2. *Urges* States and their respective parliaments to make full use of the Global Compact for Migration as a roadmap for improving international cooperation and migration governance;

3. *Calls on* parliaments to promote people's access to comprehensive and up-to-date information on opportunities, limitations, risks and rights in the event of migration, thus enabling would-be migrants to make informed choices;

4. *Urges* parliaments, in cooperation with their governments, to expand the legal pathways for migration to facilitate labour mobility and skills training, family reunification, and migration for reasons such as armed conflict, gender-based violence, natural disasters and climate change;

5. *Calls on* parliaments to actively engage in the achievement of the 2030 Agenda for Sustainable Development to optimize migration governance and address the major drivers of forced and irregular migration – particularly extreme poverty, climate change and natural disasters – and to promote measures aimed at raising awareness and maximizing the development benefits of safe and regular migration;

6. *Urges* the IPU Member Parliaments to ensure that their governments commit to comply with and implement relevant norms of international law and to implement relevant resolutions of the international community and the United Nations Security Council;

7. *Requests* the strengthening of international solidarity with countries where economic and security conditions cause people to migrate and equally with those countries in the world hosting a considerable number of refugees, such as Jordan, Lebanon and Türkiye;

8. *Calls upon* all parliaments and governments to design and implement development programmes that help eliminate inequality, poverty, lack of opportunities and violence experienced by persons in countries with high levels of international migration and migrant transit countries in order to develop opportunities in countries of origin so that people are not forced to leave;

9. *Calls upon* all governments around the world to increase investment in youth employment, social protection and counter-terrorism programmes;

10. *Calls also upon* all governments to take meaningful and coordinated action, including enacting legislation, to dismantle global smuggling and trafficking organizations and networks in order to strengthen efforts to combat people smuggling and human trafficking;

11. *Encourages* governments to strengthen international cooperation to prevent, investigate, prosecute and combat smuggling and trafficking, and to identify and disrupt financial flows related to these activities;

12. *Urges* countries around the world to ensure the practice of state-sponsored instrumentalization of human trafficking is never repeated;

13. *Requests* that countries of origin and transit fully investigate trafficking routes, fully cooperate with States sharing their borders and contribute to stopping the practice of organized human trafficking to other countries;

14. *Requests* that the IPU Secretary General transmit the present resolution to the IPU Member Parliaments, the United Nations Secretary-General and all relevant institutions;

15. *Invites* the IPU Member Parliaments to communicate to the IPU Secretariat by the 149th Assembly the measures taken to achieve implementation of this resolution.